تمّ ذلك في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨[٢٤].

وقد أدّى ذلك الى وقوف حكومة الليكود موقفاً عدائياً من الزعامات البلدية؛ فعملت على تقليص صلاحياتها، وعرقلة أنشطتها، والسعي الى القضاء عليها بمختلف الأساليب. وأبرز الامثلة على ذلك الاجراءات والمضايقات التالية:

○ في أول زيارة لوزير الدفاع في حكومة الليكود، عيزر وايزمان، لبلديتي الخليل ونابلس، رفض ان يقوم، كسابقيه، بزيارة رؤساء البلديات في مقارّ بلدياتهم، وانما قام باستدعائهم الى مقر الحكم العسكري. وقد اعتبرت تلك الخطوة مؤشراً الى ممارسة الضغط على رؤساء البلديات وتقليص صلاحياتهم.

○ اتخاذ قرارات تحدّ من حرية تنقّل رؤساء البلديات، وتمنعهم من مؤازرة السكان المحليين في منازعاتهم في المحاكم الاسرائيلية.

○ منع رؤساء البلديات من السفر الى الخارج للحصول على اعانات خارجية لتنفيذ مشاريعهم المحلية.

○ منع رؤساء البلديات من الاجتماع فيما بينهم، ووضع العديد منهم تحت الاقامة الجبرية، ومنعهم من الادلاء بتصريحات سياسية لوسائل الاعلام.

○ محاربة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بشتّى الاساليب، وذلك إمّا بمحاكمتهم، وإمّا بتقرير ابعادهم، وامّا بتنفيذ محاولات لاغتيالهم.

○ اقالة العديد من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية، والاقدام على حل العديد من المجالس، وتعيين لجان يهودية تقوم مقام بعضها، أو لجان من أعضاء روابط القرى، وذلك بعد رفضهم التعامل مع جهاز الادارة المدنية الذي شكّل العام ١٩٨١.

وقد تمكّنت حكومة الليكود، بفضل الاجراءات سابقة الذكر، من تقليص نفوذ المجالس البلدية، ومن القضاء على التيار السياسي المعارض لسياساتها في المناطق المحتلة؛ اذ قرّرت اعتبار لجنة التوجيه الوطني خارجة على القانون في ١٩٨٢/٣/١١، بعد ان حاكمت العديد من اعضائها[٢٥]. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بذلك، وانما عملت على خلق تيارات سياسية موالية لها ومعادية للتوجّهات السياسية الوطنية، معتمدة في ذلك على فكرة عنصرية تمييزية بين سكان القرى وسكان المدن، فأنشأت ما يسمّى بالروابط القروية.

خلق «روابط القرى»، وتدعيمها

من المشكلات الرئيسة التي واجهتها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، ولا تزال تواجهها، هي القدرة على خلق مجتمعات تقبل بالحكم الاسرائيلي، اسوة باتباع سعد حداد في جنوب لبنان. وقد أصبح ايجاد مثل تلك المجتمعات أمراً ملحّاً بالنسبة الى اسرائيل، بعد نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦، والاعلان عن مشروع الحكم الاداري الذاتي، وبدء المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد وتحقيقها لبعض النجاح، الامر الذي تطلّب ايجاد ممثّلين عن السكان يقبلون بالتفاوض مع اسرائيل وفق التصوّر الاسرائيلي للادارة الذاتية.

وقد كان الاردن، الذي خسر المؤيدين لسياساته في انتخابات العام ١٩٧٦، سبّاقاً الى